

أربعة أشهر على الإبادة في غزة "تهذيب" دموية الحرب

حرب اسرائيل على غزة التي مضى عليها 4 اشهر، لا تظهر مؤشرات على ان نهايتها وشيكة، على الرغم من ان اهدافها المعلنة لم تتحقق سوى بجريمة الابادة التي طاولت اكثر من 100 الف شهيد وجريح، مع التزام واشنطن تلميع صورتها، من خلال نقلها الى ما يسمى "المرحلة الثالثة"

منذ 6 تشرين الاول 2023، راهنت الولايات المتحدة - واسرائيل بطبيعة الحال - على ابقاء الغزو الدموي لغزة ضمن حدود القطاع المحاصر اصلا، الا ان شرارات الحرب سرعان ما تطايرت في كل حذب وصوب، ووصلت بعيدا باتجاه البحر الاحمر وباب المندب.

فمع اعلان جماعة انصار الله التي تقود الحكومة في صنعاء، تضامنها على طريققتها مع معاناة الفلسطينيين من خلال استهداف ومنع مرور السفن التي تتعامل

مع اسرائيل وموانئها، طالما ان الحرب على غزة لم تتوقف ولم تدخل المساعدات الغذائية والطبية الى الفلسطينيين، وهي خطوة جعلت الولايات المتحدة التي تعمل منذ بداية الحرب على توفير الغطاء السياسي والاقتصادي والامني والعسكري لحكومة بنيامين نتنياهو، الى الاعلان عن تشكيل تحالف بحري فضفاض باسم حماية "حرية الملاحة"، ثم الانتقال مباشرة الى البدء بتنفيذ غارات جوية وضربات صاروخية على مدن يمنية عدة لضعاف

قدرات اليمينيين على اطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة.

يعني ذلك في ما يعنيه، ان الحرب التي قالت ادارة الرئيس جو بايدن انها لا تريدها ان تتحول الى اقليمية الطابع، اصبحت واقعا قائما بالفعل، حيث التهمت جيهاث عديدة في سياقها، من اليمن الى لبنان الى العراق وايران وسوريا، في حين تزايد الاحتقان عند الحدود المصرية مع قطاع غزة، ويشهد الشارع الاردني توترا، وتوسع واشنطن من تورطها في الحرب، لا



من خلال الدعم الموفر للاسرائيليين للمضي قدما بحربهم، وانما ايضا باستهداف فصائل عراقية وسورية تشارك في تنفيذ هجمات على القوات الاميركية في كل من العراق وسوريا، بل وتعلن اكثر من مرة، عن اطلاق مسيرات او صواريخ في اتجاه مواقع داخل اسرائيل نفسها.

ويجري كل ذلك في وقت اضطرت قوات الاحتلال الاسرائيلي الى سحب العديد من فرقها والويتها العسكرية من قطاع غزة، بعدما انقضى اكثر من 100 يوم من الهجوم البري والجوي والبحري المكثف على غزة، من دون ان يتمكن بنيامين نتيناهو لا من القضاء على حركات المقاومة، وخصوصا حماس، ولا من الافراج بالقوة عن الاسرى، من خارج صفقات التبادل التي رعتها قطر، ولا حتى من وقف الصواريخ التي لا تزال تطلق من غزة، وحتى من شمال القطاع، على المدن والمستوطنات الاسرائيلية.

ويكاد الموقف الاميركي في ما يتعلق بالاشراف على الحرب وادارتها، يقتصر على تعديل حجمها ودمويتها لا اكثر، بالاضافة الى وضع اهداف سياسية الطابع لها، مثلا من خلال السعي للبحث في "اليوم التالي" للحرب، وخصوصا في ما يتعلق بكيفية ادارة شؤون غزة، وهو ما اثار الكثير من التساؤلات حول طبيعة الشرخ في الموقفين الاميركي والاسرائيلي من الحرب ومستقبلها، خصوصا ايضا مع سقوط نظرية نتيناهو بأن الضغط العسكري وحده كفيل اولا باستعادة الاسرى الاسرائيليين، وثانيا بكسر الفلسطينيين عسكريا.

وفي اعتقاد الاميركيين ان اسرائيل تجاوزت

بكثير الحد الزمني الذي كان مقبولا نسبيا بالنسبة الى واشنطن، من اجل وقف الحرب وتحقيق اهدافها الاولى المعلنة، قبل بداية العام 2024، الا ان ذلك ما فشلت اسرائيل في انجازه. وتقول التقديرات الاسرائيلية ان هذا الوضع خلق واقعا ضاغطا على المؤسسات العسكرية والسياسية في داخل اسرائيل، من اجل الاجراء على الاقل بان الاسرائيليين، يتفهمون الموقف الاميركي بتخفيف حدة الاندفاع البرية وشلال الدم الذي تسببوا به (في فلسطين نفسها وفي انحاء المنطقة)، وبانهم ينتقلون تدريجا الى "المرحلة الثالثة" من الحرب.

وتتضمن العناوين الرئيسية المتداولة لـ"المرحلة الثالثة"، الحد من الاجتياح البري نفسه، والانتقال الى تكتيك العمليات الخاصة المركزة ضد اهداف محددة في

"النهاية"

في وقت بدا ان شعبية نتيناهو فيما لو جرت انتخابات جديدة الان لن تتخطى 25%، تقول صحيفة "هارتس" ان التخطيط الكبير في غزة يجعل نهاية حكومة نتيناهو تقترب، وهو يطيل الحرب للتهرب من المسؤولية. وتنقل الصحيفة عن مصدر في "الكابينيت" الامني والسياسي قوله ان "الجميع ينتظر العثور على زعيم حماس يحيى السنوار في نفق واغتياله وعرض الاغتيال كصورة للانتصار".

غزة، بالاضافة تفعيل سياسة الاغتيالات المستهدفة، والتي كما هو واضح، طالت المستشار العسكري اليراني في سوريا رضي الموسوي في دمشق، والقيادي الكبير في حركة حماس صالح العاروري في بيروت.

وتتحدث تقارير اميركية واسرائيلية عن عمق التباين الاميركي مع حكومة نتيناهو، حيث يستشعر الحزب الديموقراطي لبايدن بوطأة التدايمات السلبية التي تترد عليها بفهل الهجوم الاسرائيلي الوحشي في بعض اوساط ناخبي الحزب في امريكا نفسها، وامام الرأي العام العالمي خصوصا عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي اثارت تعاطفا لم تعهده القضية الفلسطينية في تاريخها، وتحديد في تعرية الرواية الاسرائيلية وفضحها امام العالم.

وقالت تقارير اميركية ان بايدن مثلا اغلق الهاتف بوجه نتيناهو بينما كانا يتحدثان بلا جدوى قبل يومين من عيد الميلاد، اذ تتحدث وسائل الاعلام الاميركية كثيرا عن الاثر السلب الذي سيلحق بحزب بايدن في هذه السنة الانتخابية عندما يتوجه الناخبون الى صناديق الاقتراع في تشرين الثاني المقبل، من دون وجود يقين بأن البيت الابيض سيتعافى من سياسة الانحياز الكامل التي مارسها في ما يتعلق بهذه الحرب.

وفي اطار المحاولة للضغط على نتيناهو، يسرب الاميركيون تقارير تتساءل عما اذا كان هو فعلا من يقود الحكومة ام انها بقيادة الوزيرين الاسرائيليين المتطرفين بتسلييل سموتريتش (وزارة المال) وابتمار بن غفير (وزارة الامن القومي) اللذين يهددان باسقاط الحكومة بانسحابهما

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS



The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb

الخلاف مع ادارة بايدن بدلا من ذلك، تجنبنا للاحتمال المرجح بانه سيضطر، منذ لحظة خروجه من الحكم، الى مواجهة احتمالات سجنه او محاسبته على ما جرى في 7 تشرين الاول الماضي من خلال "طوفان الاقصى" وما تلاه.

وبطبيعة الحال، فان من بين ما يعارضه نتياهو اعادة احياء فكرة حل الدولتين التي تفترض انشاء دولة فلسطينية، وهي فكرة يقول الاميريون انه يجب دمجها في اي مشروع يتعلق بـ"اليوم التالي" لنهاية الحرب الحالية، في وقت يطالب بعض سياسيي القوى اليمينية في اسرائيل، اما بالابقاء على احتلال اسرائيل لقطاع غزة بشكل دائم، او الابقاء على الاحتلال فترة طويلة بما يكفي لترتيب البات حكم وسيطرة جديدة تستبعد فصائل المقاومة وتنزع سلاح غزة وتحكم قبضتها بالكامل على "محور فيلادلفيا" على الحدود مع مصر، حيث يبدو ان نتياهو من انصار الخيار الثاني. ويقول نتياهو ان "شروطي واضحة في ما يخص ما بعد الحرب وتشمل تصفية حماس وادارة مدنية لا تدعو للقضاء على اسرائيل"، مضيفا ان "الصراع لا يتعلق بوجود دولة فلسطينية بل على وجود دولتنا وفي كل اتفاقية مستقبلية يجب ان نكون مسيطرين على كل مساحة غرب نهر الاردن".

وفي اعتقاد الاميركيين، فان الخيارين لا يتلاءمان مع طبيعة تصوراتها بالكامل، خصوصا في ظل الضغط الزمني، اذ تعقد واشنطن، انه في ظل الرسائل التي يوجهها السعوديون مثلا باستعدادهم للتطبيع مع اسرائيل في حال اوقفت حربها الان على غزة، فان هذا الاختراق السياسي الذي هو "انجاز" لها لن يصح في متناول اليد قريبا، مما سيساهم في ترسيخ صورة الفشل الاميري على صعيد السياسة الخارجية، ويلحق ضررا اضافيا بصورة واشنطن داخليا وعالميا، بما في ذلك مشهد اخضاع اسرائيل امام محكمة العدل الدولية في لاهاي.



” حرب غزة“ صارت اقليمية

منها، في حال التداول في فكرة انهاء الحرب، او البحث في "اليوم التالي" من خلال جلسات "الكابينيت" الاسرائيلي، في حين يقول نتياهو ان الحرب ستتواصل لاشهر وفي كل الجبهات "حتى تحقيق الاهداف التي وضعناها، وان وقفها قبل تحقيق اهدافنا سوف يضر باسرائيل لاجيال قادمة".

ويبدو ان محاولة التشويه الاميركية هذه تزايدت خصوصا بعد الجولة الاقليمية الرابعة التي قام بها وزير الخارجية الاميري انتوني بلينكن والتي شملت اسرائيل، ويبدو انه تلمس خلالها، وفق هذه التسريبات ايضا، ان نتياهو يفضل الا يقامر بمستقبله السياسي بالاصطدام بالوزيرين سموتريتش وبن غفير، ولهذا يحاول التعايش مع فكرة

محكمة لاهاي

رغم ان محكمة العدل الدولية هي هيئة قضائية تابعة للامم المتحدة ومهمتها فض النزاعات القانونية بين الدول، الا انها لا تتمتع بطابع قانوني ملزم، اذ في حال صدور قرار عنها، يتحتم على الدول الاعضاء فيها الوفاء بالتزاماتها والامتثال للقرارات، لكن الامتثال الفعلي مرتبط بتعاون الدول المعنية. وفي حال لم يتم تنفيذ القرار، فانه من الممكن ان تحال القضية الى مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة. وفي حال اتخذ قرار بحق دولة طرف في النزاع ولم تمتثل، في امكان مجلس الامن ان يتخذ اجراءات اضافية لفرض تطبيق القرار. وبطبيعة الحال، ففي حال معارضة واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية لاتخاذ اجراءات في حق دولة مشتكى عليها، فان "الفيتو" سيعرقل تطبيق القرار الصادر عن المحكمة.